البيانات المالية للبنك الأهلي اليمني عن السنه المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليها

إيضاحات متممة للبيانات المالية
عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

نبذة عن البنك

- تأسس البنك الأهلي اليمني (البنك) عام ١٩٦٩ في عدن وهو مملوك بالكامل للحكومة اليمنية ومسجل في السجل التجاري تحت رقم (١٧٤٨) .
- يمارس البنك كافة الأنشطة المصرفية ونشاط التجزئة المصرفي داخل الجمهورية اليمنية من خلال إدارته العامة في عدن وعدد ٢٧ فرعاً منتشراً في جميع المحافظات اليمنية .

أسس إعداد البيانات المالية

٢ — ١ بيان التوافق

- أُعدت البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني .
واستثناءً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتطبيقاً لأحكام القوانين والتعليمات المحلية الصادرة عن البنك المركزي اليمني يتم إتباع ما يلي :
أ — إستخدام حد أدنى لنسب تكوين مخصص الديون غير المنتظمة وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ ورقم (٥) لسنة ١٩٩٨ .
ب — إدراج مخصص المخاطر العامة المحتسب على الديون المنتظمة ضمن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للقروض والسلفيات بدلاً من إدراجه ضمن حقوق الملكية .
ج — إدراج مخصص الإلتزامات العرضية ضمن المخصصات الأخرى بدلاً من إدراجه ضمن حقوق الملكية .
وأن تأثير تلك الإستثناءات على البيانات المالية للبنك غير جوهري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ .
- تم إعتماد البيانات المالية من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٣ .

٢ — ٢ أسس القياس

تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الإستثمارات المالية المتاحة للبيع وكذا بند الأراضي والمباني المدرج ضمن بند الممتلكات والمعدات والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة .

٢ — ٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

تم إعداد وعرض البيانات المالية بالريال اليمني (العملة الوظيفية للبنك) وتظهر كل القيم لأقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير لخلاف ذلك) .

٨

٢ — ٤ التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات ذات أثر في تطبيق السياسات المحاسبية وكذا أرصدة الأصول والإلتزامات المالية في تاريخ البيانات المالية وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات .
وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من إفتراضات للمراجعة بصورة مستمرة كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغيير وأية فترات مستقبلية تتأثر بذلك التغير .
والمعلومات المتعلقة بهذه الأحكام والتقديرات الهامة والمطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على الأرصدة تظهر بالبيانات المالية ضمن الإيضاحات رقم (٥ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠) .
وفيما يلي الإفتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة والمتبعة من قبل إدارة البنك في إعداد هذه البيانات المالية :

أ — إنخفاض قيمة الأصول

يمارس البنك حكمه في تقدير مخصص الإنخفاض في قيمة الأصول ، وقد تم عرض منهجية تقدير الإنخفاض ضمن سياسة إنخفاض قيمة الأصول المالية والأصول غير المالية والمبينة في السياسات المحاسبية الهامة أدناه .

ب — إنخفاض قيمة إستثمارات مالية متاحة للبيع

يمارس البنك حكمه حول الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة لليع . تتضمن تلك الأحكام تحديد ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول للقيم العادلة لأقل تكلفة . ولوضع هذه الأحكام يقوم البنك بتقديم عدة عوامل من بينها التذبذب العادي في أسعار السوق . بالإضافة إلى ذلك يعتبر البنك بأن إنخفاض القيمة يكون صحيحاً عندما تكون هناك أدلة على تدهور الوضع المالي للمستثمر فيه وطبيعة الصناعة وأداء القطاع ، أو التغير التكنولوجي ، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية .

ج — الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

يتم إحتساب الإهلاك لتنزيل تكلفة الممتلكات والمعدات على أساس العمر الإنتاجي المقدر .

٩

٣ — أهم السياسات المحاسبية المتبعة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بصورة ثابتة على الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية :

٣ — ١ المعاملات بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات البنك بالريال اليمني (العملة الوظيفية للبنك) وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى إلى العملة الوظيفية خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، وتثبت الفروق الناتجة ببيان الدخل الشامل ، تتمثل أرباح أو خسائر فروق أسعار الصرف للبنود ذات الطبيعة النقدية في الفرق بين كلاً من التكلفة المطفأة على أساس العملة الوظيفية في بداية العام والتي يتم تعديلها بإستخدام معدل الفائدة الفعال وكذا التسويات خلال العام وبين التكلفة المطفأة على أساس العملة الأجنبية والمترجمة بأسعار الصرف في نهاية العام وترحل الفروق الناتجة من ربح أو خسارة لبيان الدخل الشامل .
يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والمثبتة بتكلفتها التاريخية على أساس سعر الصرف السائد وقت التعامل ، فروق العملة الناتجة من إعادة ترجمة أدوات الملكية — المتاحة للبيع يتم إثباتها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى .
- لا يدخل البنك في العقود الآجلة لتغطية متطلباته من العملة الأجنبية وكذا في عقود العملة الأجنبية لتغطية مخطر تسوية إلتزاماته المستقبلية بالعملات الأجنبية .

٣ — ٢ الأصول والإلتزامات المالية

أ — الإعتراف والقياس المبدئي

يعترف البنك مبدئياً بالقروض والسلفيات وكذا الأرصدة لدى أو من البنوك وودائع العملاء والمديونيات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه . كما يتم الإعتراف المبدئي لجميع الأصول والإلتزامات المالية الأخرى في بيان المركز المالي عندما يصبح البنك طرفاً في الشروط التعاقدية للأدوات المالية والتي قد تنشأ مع الغير .

ب — التصنيف

— الأصول المالية

يتم تصنيف الأصول المالية عند إنشائها كأحد الفئات التالية :

١ — قروض وذمم مدينة ، وهي أصول مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة القيمة وليست متداولة في سوق نشط . ويتم الإعتراف بهذه الأصول بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أية مصاريف متعلقة مباشرة بالمعاملة ، لاحقاً وبعد الإعتراف المبدئي بالأصول ، يتم قياس القروض والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعّال مخصوماً منها أية خسائر إنخفاض في قيمتها .

٢ — إستثمارات محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق ، وهي أصول مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة ولها تواريخ إستحقاق ثابتة . ويكون لدى البنك النية والمقدرة الإيجابية على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحاق . وتعتبر أذون الخزانة لحين الإستحقاق من ضمن هذه الإستثمارات حيث يتم إثبات أذون الخزانة بالقيمة الاسمية ويثبت قيمة رصيد خصم الإصدار بالأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى . وتظهر أذون الخزانة ببيان المركز المالي مستبعداً منها رصيد خصم الإصدار في تاريخ البيانات المالية طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني .
ويتم إثبات الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق عند الشراء بالتكلفة (القيمة العادلة) مضافاً إليها مصروفات الإقتناء ، ولاحقاً وبعد الإعتراف المبدئي ، يتم قياس تلك الإستثمارات بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعّال ناقصاً أية خسائر إنخفاض في القيمة .

٣ — إستثمارات مالية متاحة للبيع
وهي إستثمارات غير مشتقة مخصصة على أنها متاحة للبيع أو لم يتم تصنيفها كأية فئة أخرى من فئات الأصول المالية . تسجل الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية غير المسعرة بالتكلفة ناقصاً خسارة الإنخفاض في القيمة . يتم تسجيل جميع الإستثمارات المتاحة للبيع الأخرى بالقيمة العادلة .

يتم الإعتراف بإيراد الفائدة في بيان الدخل الشامل بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعّال ، ويتم الإعتراف بإيراد توزيعات الأرباح في بيان الدخل الشامل عندما يصبح البنك مستحق لتلقي توزيعات الأرباح . أرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية عن الإستثمارات في أوراق دين محتفظ بها للبيع يتم الإعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى .

يتم الإعتراف بالتغيرات الأخرى في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر إلى أن يباع الإستثمار أو تنخفض قيمته ، وعندها يعاد تصنيف الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الشامل كتسوية إعادة تصنيف .

يعاد تصنيف الأصول المالية غير المشتقة من فئة متاحة للبيع إلى فئة القروض والذمم المدينة عندما ينطبق عليها تعريف القروض والذمم المدينة أو إذا كان لدى البنك النية والمقدرة على الإحتفاظ بتلك الأصول المالية للمستقبل المنظور أو حتى تاريخ الإستحقاق .

— الإلتزامات المالية

يتم تصنيف وقياس الإلتزامات المالية بالتكلفة المطفأة .

ج — إلغاء الإعتراف

- يلغى الإعتراف بالأصول المالية عندما تتوقف حقوق البنك التعاقدية التي تمثل الأصول المالية، وهي في العادة عندما يتم بيع الأصل أو عند تحويل جميع التدفقات النقدية المرتبطة بالأصل إلى طرف ثالث مستقل عن البنك .
- يلغى الإعتراف بالإلتزامات المالية عندما يتم سداد أو إلغاء أو إنتهاء تلك الإلتزامات .

د — مقاصة الأصول والإلتزامات المالية

تُجرى مقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية ويدرج المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط في حالة وجود حق قانوني لتسوية المبالغ المدرجة ، وأن هناك نية للتسوية على أساس الصافي ، أو لتحقيق الأصول وسداد الإلتزامات بصورة متزامنة .
لا تتم مقاصة للإيرادات والمصروفات في بيان الدخل الشامل ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بموجب أي معيار أو تفسير محاسبي .

هـ — مبادىء القياس

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة .

— قياس التكلفة المطفأة
التكلفة المطفأة للأصول أو الإلتزامات المالية هي المبلغ الذي تقاس به الأصول أو الإلتزامات المالية عند الإعتراف المبدئي مخصوماً منه مدفوعات السداد الأصلية مضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتجمع بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعّال لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الإستحقاق ناقصاً أي تخفيض لخسارة الإنخفاض في القيمة . يتضمن إحتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزء متمماً لمعدل الفائدة الفعّال .

— قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن من مبادلة أصول أو سداد إلتزامات بين طرفين مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الإعتيادية في تاريخ القياس . يتم قياس القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة بسعر السوق كما في تاريخ البيانات المالية . بالنسبة للإستثمارات الغير مدرجة يتم الإعتراف بأية زيادة في القيمة العادلة عند وجود مؤشرات موثوقة تدعم هذه الزيادة . هذه المؤشرات الموثوقة محددة بأحدث معاملات للإستثمار أو لإستثمارات مماثلة تمت بالسوق على أساس تجاري بين أطراف راغبة ومطلعة ليس لديها أية ردود أفعال قد تؤثر على السعر .

و — تحديد وقياس خسائر الإنخفاض في القيمة

يقوم البنك بتاريخ البيانات المالية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إنخفاض قيمة الأصول المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل . تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية عندما يشير دليل موضوعي إلى وقوع حدث أو أكثر بعد الإعتراف المبدئي بالأصول وأن تلك الأحداث لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصول التي يمكن تقديرها بصورة موثوق بها .
قد يتضمن الدليل الموضوعي على إنخفاض قيمة الأصول المالية ، تلك المعلومات بشأن الصعوبات المالية الكبيرة لدى المقترض أو المصدر والتقصير أو التأخير من جانب المقترض وإعادة هيكلة الدين من جانب البنك بشروط لم يكن البنك ليفكر فيها بخلاف ذلك والمؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيدخل في إفلاس أو عدم وجود سوق نشط للضمانات المالية أو البيانات الأخرى التي يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بمجموعة أصول مثل التغيرات السلبية في مركز الدفع لدى المقترضين أو المصدرين بالبنك أو الظروف الإقتصادية المرتبطة بحالات التقصير .
يأخذ البنك بعين الإعتبار دليل الإنخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء والإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق على كل من مستوى الأصول بشكل منفرد والمستوى الجماعي لها . يتم تقييم جميع القروض والسلف للعملاء والإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق الهامة بشكل منفرد لتحديد ما إذا كانت هناك خسائر إنخفاض في القيمة الفردية . جميع القروض والسلف للعملاء والإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق الهامة بشكل منفرد والتي لا يوجد إنخفاض محدد في قيمتها يتم تقييمها بصورة جماعية لتحديد ما إذا كانت هناك خسائر إنخفاض في القيمة يتم تكبدها ولكنه لم يتم تحديدها بعد . القروض والسلف للعملاء والإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد يتم تقييمها بصورة جماعية لتحديد ما إذا كانت هناك خسائر إنخفاض في القيمة وذلك بتجميع القروض والسلف للعملاء والإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والتي لها خصائص مخاطر متماثلة في مجموعات .
يتم قياس خسائر الإنخفاض في القيمة للأصول المسجلة بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصول المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصول . يتم الإعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل ويتم إظهارها كحساب مخصص في مقابل القروض والسلف للعملاء .

الإنخفاض في القيمة السوقية للإستثمارات المدرجة بنسبة ٢٠ % أو أكثر عن التكلفة أو لمدة تسعة أشهر متصلة أو أكثر تعتبر مؤشرات على إنخفاض القيمة .

خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع يتم الإعتراف بها بتحويل الخسارة التراكمية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الشامل كتسوية إعادة تصنيف . الخسارة التراكمية التي يعاد تصنيفها من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الشامل هي الفرق بين تكلفة الإستحواذ ، بالصافي بعد أية مدفوعات أو إطفاءات ، والقيمة العادلة الحالية ، ناقصاً أية خسارة إنخفاض في القيمة معترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل . يتم إظهار التغيرات في مخصصات القيمة العادلة التي تعود إلى القيمة الزمنية كأحد بنود إيراد الفائدة .

في الفترات اللاحقة ، يتم تسجيل الزيادة في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع التي إنخفضت قيمتها في إحتياطي القيمة العادلة .

٣ — ٣ تحقق الإيراد

- يتم الإعتراف بإيراد ومصروف الفائدة لجميع الأدوات المالية الخاضعة للفوائد في بيان الدخل الشامل بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعّال بإستثناء فوائد القروض والتسهيلات الإئتمانية الغير منتظمة وذلك تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ بشأن أسس تصنيف الأصول والإلتزامات حيث يتم إيقاف إثبات الفوائد المتعلقة بالقروض والتسهيلات غير المنتظمة ، وعندما يعامل حساب بإعتباره من القروض والتسهيلات غير المنتظمة فإن كافة الفوائد غير المحصلة المتعلقة بالثلاثة أشهر السابقة على اعتباره قرض أو تسهيل غير منتظم يتم إستبعادها من الإيرادات وإدراجها ضمن الأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى بإعتبارها فوائد معلقة . معدل الفائدة الفعّال هو المعدل الذي يخصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية طوال فترة العمر المقدر للأصول أو الإلتزامات المالية إلى القيمة الدفترية للأصول أو الإلتزامات المالية . عند إحتساب معدل الفائدة الفعّال يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بالوضع في الإعتبار جميع البنود التعاقدية للأداة المالية بإستثناء خسائر الإئتمان المستقبلية . يتضمن إحتساب معدل الفائدة الفعّال جميع تكاليف المعاملة والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً مكملاً لمعدل الفائدة الفعّال .
إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للأصول والإلتزامات المالية وتوزيع إيراد ومصروف الفوائد على مدى الفترة المناسبة التي تخصها .
- يتم الإعتراف بإيرادات الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بإستخدام معدل الفائدة الفعّال .
- يتم الإعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في إستلام الإيراد .
- يتم إثبات المخصصات المستردة (إنتهى الغرض منها) ضمن بند إيرادات عمليات أخرى ببيان الدخل الشامل وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني .
- يتم إثبات إيرادات العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية عند تأدية الخدمات المرتبطة بها .

٣ — ٤ مخصص القروض والتسهيلات ومخصص الإلتزامات العرضية

تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشورين رقمي (٦) لسنة ١٩٩٦ ، (٥) لسنة ١٩٩٨ بشأن أسس تصنيف الأصول والالتزامات يتم تكوين مخصص للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع القروض والتسهيلات والالتزامات العرضية مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة القروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المشار إليها .
وبناءً عليه يتم تكوين المخصص طبقاً للنسب التالية كحد أدنى :

القروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة (متضمنة الحسابات تحت المراقبة)	١ %
القروض والتسهيلات والالتزامات العرضية غير المنتظمة	
الديون دون المستوى	١٥ %
الديون المشكوك في تحصيلها	٤٥ %
الديون الرديئة	١٠٠ %

- يتم إعدام القروض في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها أو بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني — في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها — وذلك خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من القروض التي سبق اعدامها .
- تظهر القروض للعملاء والبنوك ببيان المركز المالي بعد خصم المخصص المحدد والعام وكذا الفوائد المجنبة .

٣ — ٥ الإلتزامات العرضية والإرتباطات

تظهر الإلتزامات العرضية التي يدخل فيها البنك طرفاً خارج المركز المالي تحت بند التزامات عرضية وارتباطات — بعد خصم التأمينات المحصلة عنها — باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ البيانات المالية .

٣ — ٦ بيان التدفقات النقدية

يتبع البنك الطريقة غير المباشرة عند إعداد بيان التدفقات النقدية حيث يتم تسوية صافي الربح أو الخسارة مع صافي الأموال المتاحة من أو المستخدمة في أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل .

١٥